

ركزي في كلمته أمام مجلس الوزراء على مكافحة الفساد ومحاربة ظهور مسؤولين وأبنائهم بمظاهر لا تليق بالدولة

الرئيس الأسد: نتوقع أن يكون مشروع التطوير الإداري ناضجاً نهاية ٢٠١٨

الوطن

أطلق الرئيس بشار الأسد المشروع الوطني للإصلاح الإداري والذي يعتمد على عدة محاور أهمها القياس ويعني قياس الهيكليات الإدارية والوظيفية وكذلك قياس الأنظمة الداخلية والتوصيف الوظيفي ومكافحة الفساد، ورضى المواطن والموظف، معتبراً أن «كل هذه التفاصيل إن لم نستطع قياسها فلا نستطيع قياس تطور أداء المؤسسات».

وشدد الرئيس الأسد على أن مشروع الإصلاح الإداري «هو مشروع إنجازات في الداخل، وحتى التصعيد الداخلي من قبل الإريانيين، سببه هو تقدم القوات المسلحة، ولكن هذا يدفع المواطن بنفس الوقت، للعودة إلى نفس الموضوع وهي الخدمة والقضايا الاقتصادية والمعيشية وغيرها من الأمور»، وبالتالي يضيف عبئاً إضافياً على الفريق الحكومي.

وقال الرئيس الأسد: «الكل يعلم ويقدر بأن هناك جهوداً تبذل، وهناك ظروف لم تتغير، أي أن تغير الوضع الأمني بالاتجاه الإيجابي لا يعني بالضرورة أن يتعسف مباشرة على الواقع العملي والمعيشي، ولكن مع ذلك نقول إن هناك أعباء تضاف على الفريق الحكومي».

وذكر أنه «خلال العام المنصرم الكل كان يعمل بجد ويتفان، وهذه هي الصورة العامة، ولكن لو شئنا العمل المستمر، والبعض يعمل ليلاً نهار ولا يعود إلى المنزل إلا بعد منتصف الليل، لو شئناه بآلة تصدراً أحياناً الصريح والقليل من الطاقة، نتساءل هل هذا العمل دائماً منتج، وما الذي يجعله منتجاً أكثر أو أقل إنتاجاً أو أكثر إنتاجاً؟»

الأمور الخارجية تطورت بفضل إنجازات الجيش

وتابع: «ما يميز العام المنصرم أن الأمور الخارجية تطورت بشكل كبير بسبب تطور الأمور على المستوى الداخلي، وإن كان هناك فضل لهذا التطور فالسبب هو إنجاز القوات المسلحة على مختلف الاتجاهات، ولأن الوضع الأمني يصبح أكثر اطمئناناً بالنسبة للمواطن على الرغم من التصعيد»، مشيراً إلى أن التصعيد الخارجي الذي نراه الآن سببه أن هناك إنجازات في الداخل، وحتى التصعيد الداخلي من قبل الإريانيين، سببه هو تقدم القوات المسلحة، ولكن هذا يدفع المواطن بنفس الوقت، للعودة إلى نفس الموضوع وهي الخدمة والقضايا الاقتصادية والمعيشية وغيرها من الأمور»، وبالتالي يضيف عبئاً إضافياً على الفريق الحكومي.

وقال الرئيس الأسد: «الكل يعلم ويقدر بأن هناك جهوداً تبذل، وهناك ظروف لم تتغير، أي أن تغير الوضع الأمني بالاتجاه الإيجابي لا يعني بالضرورة أن يتعسف مباشرة على الواقع العملي والمعيشي، ولكن مع ذلك نقول إن هناك أعباء تضاف على الفريق الحكومي».

وذكر أنه «خلال العام المنصرم الكل كان يعمل بجد ويتفان، وهذه هي الصورة العامة، ولكن لو شئنا العمل المستمر، والبعض يعمل ليلاً نهار ولا يعود إلى المنزل إلا بعد منتصف الليل، لو شئناه بآلة تصدراً أحياناً الصريح والقليل من الطاقة، نتساءل هل هذا العمل دائماً منتج، وما الذي يجعله منتجاً أكثر أو أقل إنتاجاً أو أكثر إنتاجاً؟»

تنظيم الجهود يفضي لنتائج فعالة

وتابع متسائلاً: «ما الذي يجعل عملنا أكثر إنتاجاً عندما نعمل بجد وبطاقة كاملة؟ إنه النظام العام الواحد الذي يوظف عمل المؤسسات، فعندما نضع كل هذه الجهود في إطار منهجي منظم، عندها تصبح النتائج أكثر فعالية على الأرض».

وأضاف: «لو عدنا إلى الخلف فسندري أننا نتحدث منذ سنوات عن التطوير والتحديث، وربما بعض (...) الآلاف من القوانين والقرارات، وربما بعض الهيكليات، ولكن النتائج كانت دائماً نتائج جزئية ومحدودة لأن المقاربة للموضوع كانت مقاربة غير منمطة وغير منهجية، وكانت إرتجائية وعشوائية».

وبين الرئيس الأسد أنه «عندما نصدر جزءاً من القوانين أو التشريعات أو الإجراءات المطلوبة لعمل واحد، فلا نحقق النتيجة، وعندما نصدرها بتسلسل خاطئ، لا نحقق النتيجة أيضاً، فإذا هناك الكثير من الأمور التي يجب أن نضبط هذه الإجراءات لكي نحول عمل المسؤول إلى عمل فعال، لأن الموضوع هنا لا يتعلق بالشخص، وإن كان يبذل أقصى الجهد، وإنما يتعلق بالبنية التي يعمل بها هذا الشخص».

وقال: «هذه البنية بالدرجة الأولى هي المؤسسات، والقوانين التي تحكم هذه المؤسسات، والإجراءات والأنظمة والأليات المختلفة التي تتعامل معها، وهذا هو هدف وزارتي بشكل أساسي واللقاء معكم».

مكافحة الفساد تحتاج إلى سلسلة طويلة

وتطرق الرئيس الأسد خلال حديثه مع أعضاء الحكومة إلى الفساد وقال: «إذا قاربنا الفساد على المستوى الوطني بشكل عام، وليس فقط على المستوى الحكومي، من خلال أن هناك أسماء فاسدة وأن هناك محاسبة يجب أن تكون موجودة لكي نحقق نتائج في مكافحة الفساد الحقيقية»، مشيراً إلى «أن هذا جزء من سلسلة طويلة وربما يكون هو الجزء النهائي منها الأسماء والمحاسبة، فهناك سلسلة طويلة تبدأ من الألف وتنتهي بالياء، وعندما لا نرى كل هذه السلسلة لا يمكن أن نحقق نتائج في مكافحة الفساد».

وأوضح الرئيس الأسد أنه «عندما نتحدث بشكل غير شموي عن الفساد، ستحدث عنه وكأنه فقط عملية سرقة من أموال الدولة أو استفادة غير مشروعة، والحقيقة أن الإهمال في العمل هو فساد، وأي خلل تقوم به على المستوى التنفيذي ولتحقق ضرراً بالصلحة العامة، هو أيضاً جزء من الفساد، وعندما لا ننظر هذه النظرة الشمولية والكاملة لهذا الموضوع أيضاً لا نحقق النتائج المرجوة».

وقال: «في المحصلة، عندما لا نضع منهجية مقاربة الأمور، وأي أمور تواجهنا كسلطة تنفيذية، لا يمكن أن نتوقع إلا نتائج محدودة وجزئية، ولذلك نستطيع أن نقول ونحن اليوم لسنا في بداية القرن الحادي والعشرين، بل أصبحنا في النصف الثاني من العقد الثاني في القرن الحادي والعشرين، إن الآليات التي كانت تسود خلال السنوات أو خلال العقود الماضية، لم تعد مقبولة في العام ٢٠١٧».

التطوير الإداري مشروع وطني

وأضاف: «نأمل أننا كمواطنين سوريين قبل أن نكون مسؤولين، بأن هناك تطويراً ما نريد أن نحققه لوطننا، لأننا كنا نكون مستفيدين من هذا التطوير، وإن لم تغير هذه المقاربات فعلياً علينا ألا نتوقع شيئاً على الإطلاق، وبهذه الكلمات ومنذ عدة أشهر طلبت من رئيس الوزراء أن يطرح على الوزراء، وقام بتكليف وزارة التنمية الإدارية بإعداد تصور عام لمشروع وطني يتعلق بموضوع التطوير

وطني» يتطلب إنشاء «مركز القياس والدعم الإداري» ليقوم بقياس ومتابعة ورصد عملية التطوير الإداري في الوزارات المختلفة، وكذلك إنشاء بنية أخرى تسمى «مرصد الأداء الإداري» وهي بنية الكترونية تتابع ربط المعايير التي ستوضع من قبل مركز القياس مع الأداء في مرحلة الإنجاز، إضافة إلى إنشاء «مركز خدمة الكوادر البشرية» ومهمته وضع خريطة الشواغر وربطها لاحقاً بخريطة الموارد البشرية من خلال التوصيف الوظيفي.

وكشف الرئيس الأسد عن تأسيس موقع على الانترنت بهدف أخذ مقترحات



بداية الشروع في تموز المقبل

وعن مدة إنجاز المشروع قال الرئيس الأسد: «لو أردنا أن نحدد جدولاً زمنياً، فإنه وبعد أن يعرض الموضوع على أعضاء الحكومة، ستأخذ الملاحظات بشكل عاجل خلال أسبوع أو أسبوعين بحد أقصى لتأتي الملاحظات إلى رئيس الوزراء فيسرها إلى رئاسة الجمهورية، وأنا سأطلع عليها لأنني سأتابع هذا المشروع بشكل مباشر خلال شهر تموز».

وتابع: «إن تمكنا من إنجاز مرحلة النقاش بشكل عاجل فسنبدا بالمرحلة الأولى خلال شهر تموز وهي مرحلة تحضيرية يتم خلالها تأسيس المركز ووضع الأطر القانونية له ولاحقاً حتى نهاية العام تنتقل لوضع الهيكليات والوظيفية والإدارية وجمع المعطيات المختلفة».

وأضاف: «تتوقع في المرحلة الثالثة والرابعة ولن أتطرق إليها الآن، أي يصبح المشروع ناضجاً وفعالاً أو منتجاً بشكل كامل في نهاية عام ٢٠١٨».

وخلص الرئيس الأسد حديثه عن المركز بالقول: «هذا المبدأ الجدول الزمني وكل التعديلات والنقاش سيكون بعد أن نستمع آراء الوزراء بشكل مكتوب وتفصيلي، وبعدها تقوم بتصفية الملاحظات المكررة وتضعها في ملاحظة واحدة».

وتابع الرئيس الأسد: «اليوم وبعد مرور عام، معقل الوزراء لم يعودوا وزراء جديداً بالمصطلح الدارج، لا بد من تقديم رؤية محددة لكل وزير في وزارته، والرؤية يمكن أن تكون عدداً من العناوين المتعددة، ولكن عبر النقاش الحكومي أو مع رئيس الوزراء، يمكن تحديد عدد من الأولويات لتكون هي المشروع الأساسي لكل وزير في وزارته».

ومضاً أن هذه الأولويات «يجب أن تعتمد على معايير عدة، أولاً: إمكانية التطبيق والتنفيذ، أي هناك عناوين هامة جداً ولكن لا يمكن أن تطبق في الظروف الحالية، وثانياً سرعة التنفيذ، فهناك عناوين تطبق ولكن نتائجها متأخرة جداً، وثالثاً: تنفيذ هذه المشاريع والعناوين على حياة المواطن بشكل مباشر».

وشدد الرئيس الأسد أنه «من الضروري في إطار الشفافية أن يعلن لاحقاً، ما هو مشروع كل وزير، لأنه عندما لا يعلن الوزير ما هو مشروع فكيف سقيمه المواطن بشكل عام؟»، وأضاف: «إذا افترضنا أن هناك من يقيم أحياناً بشكل غير عادل، فجزء من التقييم غير العادل للمسؤول سببه شفافية المسؤول، وعدم وضوح رؤيته، وهذا ينقلنا للنقطة الثانية وهي التواصل مع الإعلام».

وقال الرئيس الأسد: «لا أتوقع أن يكون لدى كل الناس المقدرة على الحديث مع الصحفيين والتفزيون، فهناك معاونون وزراء ومديرون يكون حديثهم في بعض الأحيان أهم من حديث الوزير، لأن هذه المديرية المركزية لها علاقة في الأمور اليومية للمواطنين على كل مساحة الوطن، وحديث هذا المدير قد يكون هو الأهم».

تطوير إعلامي للوزراء عبر الحوار

وأضاف: «المهم هو تواصل الوزارات مع المواطنين بتفافية من خلال شرح ما يحصل، ولا نتوقع من المواطنين تقييماً عادلاً ودعمًا للعمل الحكومي من دون التواصل مع الإعلام، مشيراً إلى أن «التطوير الإعلامي الجيد ضروري ولكنه لا ينقل الرسالة الحقيقية التي تنتقل من خلال الحوار، ومن خلال أن يطرح الصحفي السؤال الواضح الذي طرحه المواطن، وأن يجيب المسؤول عليه، ولا تكون في تلك الحالة، كالتعامه التي تدفن رأسها في الرمال، وعندما لا نتوقع من المواقع الإعلامية، التي لا يمكن ضبطها اليوم، إلا أن تهاجمنا، عن حسن نية أو عن سوء نية، وعندما ستكون نحن المسؤولين

«مرصد الأداء الإداري» وهي ليست بنية إدارية بمعنى موظفين ومكاتب، وإنما بنية الكترونية بالدرجة الأولى، وهي التي تتابع ربط المعايير التي ستوضع من قبل المركز مع الأداء في مرحلة الإنجاز، ولاحقاً في مرحلة نضج المشروع وهي تحول هذه المعايير إلى نقاط التقييم، وفق معايير كثيرة جداً ستعرض عليكم لاحقاً، وهي التي تسمح لنا أن نقيم الوضع في المؤسسة وأن نميز ما بين مؤسسة وأخرى من خلال علامات مثل تلك التي يأخذها الطالب في المدرسة وفي الجامعة وفي مراحل تعليمية مختلفة، وكما تميز العلاقات بين الطلاب فإنها تميز بين المؤسسات بحسب الأداء».

وتابع: «هل المواطن راض عن الخدمة وعن سرعة تقديمها؟ لأن الخدمة وحدها لا تكفي أحياناً، فالزمن المتأخر فيه هدر للوقت وفيه خسارة للمواطن في بعض القطاعات وفيه خسارة للإنتاج الوطني بشكل عام».

وقال: «هل الإجراءات المتعلقة بالمواطن واضحة وسهلة؟ واضحة بمعنى يدخل إلى المؤسسة ويعرف ما هو مطلوب منه بشكل كامل، ويتسلسل هذه الإجراءات؟ هل هناك سهولة لوجستية في التعامل سواء مع الموظف أو مع المؤسسة؟ بمعنى لو بدأنا حالة خلل معينة في أي مؤسسة أو يقدم مقترحات للتطوير، وبالتالي نحن نشارك المواطن والموظف في هذه العملية وتصبح عملية شاملة أكثر من أن تكون مجرد عملية مرتبطة بالوزراء أو بمؤسسات موجودة في تلك الوزارات».

وتحدث الرئيس الأسد عن آلية إضافية الكترونية أخرى «هي مركز خدمة الكوادر البشرية، ومهمته أولاً أن يضع خريطة الموارد البشرية، فالיום إذا سألنا ما هي خريطة الموارد البشرية التي لدينا؟ نعرف أن لدينا نسبة من خريجي الجامعة أو ما شابه من الفئة الثانية والثالثة والرابعة، ولكن لا يوجد لدينا خريطة موارد بشرية تفصيلية وواقعية بحسب معايير كثيرة، وعندما نريد أن نبحث بشكل جدي عما لدينا من كوادر بشرية في الدولة فإن المهمة الأولى هي وضع هذه الخريطة».

وقال إن «المهمة الثانية هي وضع خريطة الشواغر وربط خريطة الموارد البشرية مع خريطة الشواغر من خلال التوصيف الوظيفي، وبالتالي نعرف من هاتين الخريطين عملياً، خريطة واحدة عن الموارد البشرية وإمكانيات التوظيف، أي عندما نخطط الحكومة للتوظيف تكون لديها معطيات واضحة وتصحيح سياسة التوظيف منهجية وليست إرتجالية كما هي القاعدة العامة الموجودة لدينا في سورية»، معتبراً أن «هذه النقطة تحتاج لأن يكون سجل العاملين موجوداً لدى هذا المركز».

وذكر الرئيس الأسد أنه من «الخدمات الأخرى التي يقدمها المركز هي التدريب، لكن التدريب بالمعنى الإلكتروني، وليس بمعنى أن يكون لديك مركز تأهيل، فقد أصبح من الممكن تقديم هذه الخدمات بشكل فيديوي أو على شكل برامج وتطبيقاً رقمية أصبحت موجودة أو يمكن إيجاد هذه التطبيقات على الهواتف النقالة، وبالتالي خلق حالة من التدريب المستمر للكوادر يضاف إليها أن يكون المركز هو المكان الذي تقدم إليه الخدمات من الموظفين أيضاً وبشكل الكتروني».

وشدد الرئيس الأسد أن «المطلوب من هذا المشروع أن يكون ببنية رشيقة وليس كما هي حالتنا دائماً في الدولة مشاريع ببنية ثقيلة وبني بطيئة الحركة تعتمد على العدد الكبير من الموظفين والمصاريف المختلفة»، وقال: «بني رشيقة أغلبها الكتروني وفعال وفي المرحلة الأولى سأطلب من المركز بعد أن أحدد بنيته القانونية بشكل نهائي أن تبدأ أولاً بدمج المديرية غير الفعالة في الوزارات».

مختلف المؤسسات.. الموظف أو القيادات الإدارية؟ وهل نوعية التماثيل مناسبة لكل هذه المعايير التي سبق أن ذكرتها؟ وهل الإجراءات بسيطة، وليس بالضرورة إجراءات المواطن مع المؤسسة وإنما الإجراءات داخل المؤسسة وبين المؤسسات، وهل هذه الإجراءات متممة وواضحة؟ وهل نعرف أين تبدأ وأين تنتهي؟ كل هذه الأمور بحاجة للقياس».

وقال الرئيس الأسد إن من بين ما يجب قياسه أيضاً «مكافحة الفساد، فهل هناك مكافحة للفساد وهل هناك تعامل مع المخالفين، وهل هناك سرعة في الاستجابة لهذه الشكاوى؟ كل هذه الأمور أيضاً جزء من هذه المنظومة الشاملة».

وتابع: «هل المواطن راض عن الخدمة وعن سرعة تقديمها؟ لأن الخدمة وحدها لا تكفي أحياناً، فالزمن المتأخر فيه هدر للوقت وفيه خسارة للمواطن في بعض القطاعات وفيه خسارة للإنتاج الوطني بشكل عام».

وقال: «هل الإجراءات المتعلقة بالمواطن واضحة وسهلة؟ واضحة بمعنى يدخل إلى المؤسسة ويعرف ما هو مطلوب منه بشكل كامل، ويتسلسل هذه الإجراءات؟ هل هناك سهولة لوجستية في التعامل سواء مع الموظف أو مع المؤسسة؟ بمعنى لو بدأنا حالة خلل معينة في أي مؤسسة أو يقدم مقترحات للتطوير، وبالتالي نحن نشارك المواطن والموظف في هذه العملية وتصبح عملية شاملة أكثر من أن تكون مجرد عملية مرتبطة بالوزراء أو بمؤسسات موجودة في تلك الوزارات».

الموظف أداة بنجاح أي مشروع

وأضاف: «هناك نقطة غالباً لا نهتم بها وهي قياس رضى الموظف، نحن نهتم دائماً بالمواطن، وهذا صحيح، ولكن الموظف هو مواطن وهو أداة بنجاح أي مشروع فهل يعتقد هذا الموظف بأنه يعمل في بيئة سليمة، وهل هناك تكافؤ فرص بينه وبين زملائه، ويتساءل الرئيس الأسد في الإلقاء والترقي في السلم الوظيفي، وهل يعتقد هذا الموظف بأن المكان الموجود فيه يتناسب مع الاختصاص أو التماثيل الذي مر به خلال مسيرته الوظيفية أو قبل؟ كل هذه الأسئلة هامة لكي تكون العملية متكاملة».

وبين الرئيس الأسد أن ما سبق هي «المعايير الأساسية لفكرة القياس، فكيف تحول هذه المعايير إلى إنتاج؟ إنه من خلال مركز يسمى «مركز القياس والدعم الإداري»، ولماذا سمي دعماً؟ لأنه يقيس ويدعم ولم نقل مركز التطوير الإداري لأن عملية التطوير الإداري ليست عملية تقوم بها وزارة التنمية الإدارية والمشروع ليس مشروع الوزارة».

وعتبر الرئيس الأسد أن «المشروع هو مشروع الحكومة ومشروع وطني ومرتبطة بعملية التطوير»، مشيراً إلى أنه «سابقاً كنا نطلب من كل وزير أن يطور الإدارة (...) ولكن كل إنسان وكل مؤسسة لديهم رؤية مختلفة والنتيجة ستكون عبارة عن وزارات وأنظمة إدارية مختلفة أي دولة وحكومة غير متجانسة».

وقال: «إن دور «مركز القياس والدعم الإداري» هو «خلق التجانس والمهنية الواحدة لكافة الوزارات وبالتالي يضع الخطوط العامة وتقوم الوزارات بالتطوير الإداري بحسب الخطة أو المهنيّة التي توضع من قبل هذا المركز»، موضحاً أن المركز «وخلال مرحلة إقلاع المشروع سيقوم بقياس ومتابعة ورصد عملية التطوير الإداري في الوزارات المختلفة، فهو يقوم أولاً بوضع الهيكليات ووضع التوصيف ولاحقاً يقوم بعملية القياس والمتابعة».

موقع إنترنت لسبر اقتراحات المواطنين

وبين الرئيس الأسد أن «هناك بنية أخرى تسمى

من المواطنين إما لتقييم مؤسسة ما أو لتقديم شكوى عن حالة خلل معينة في أي مؤسسة أو تقديم مقترحات للتطوير «وبالتالي نحن نشارك المواطن والموظف في هذه العملية»، متوقفاً «أن يصبح المشروع ناضجاً أو فعالاً أو منتجا بشكل كامل في نهاية عام ٢٠١٨».

وبعدما أضاء الرئيس الأسد على ظهور بعض المسؤولين «بمظاهر لا تليق بالدولة السورية ولا بالمواطن السوري ولا بالوطن السوري» وشدد على أن «أي مسؤول غير قادر على أن يتصرف بعكس ذلك لا نريده أن يكون في هذه الدولة بكل مؤسساتها».

عن هذا الخلل».

وذكر الرئيس الأسد أنه «لا نستطيع فقط أن نستمر في ملاحظة مقالة هنا وموقع هناك، وهذا الموضوع لا يعطي نتيجة، وتجربتي مع الإعلام الغربي دائماً كان هناك هجوم وهجوم وهجوم، وفي كل مقابلاتي كان هناك هجوم ولم يوجد فيها حتى سؤال عادي، ولكن عندما يكون الإنسان واقعاً من نفسه، يستطيع أن يعطي الجواب، والغروب منا أن تكون الوثائق من أنفسنا في هذا الموضوع».

المسؤول المسيء لا نريده في مؤسسات الدولة

وفي لقائه مع الوزراء أشار الرئيس الأسد إلى «النقطة الأخيرة» وهي «بعض المظاهر المسيئة التي تراعت خلال سنوات الأزمة السابقة تحديداً، وتسيء بشكل مباشر أحياناً لحقوق المواطن».

وقال: «تتعلق هذه المظاهر أحياناً بمسؤول يظهر بمظاهر لا تليق بالدولة السورية ولا بالمواطن السوري ولا بالوطن السوري الذي صدم صموداً لا أحد يتوقعه، وهناك أداء مشرف على كل المستويات بما فيها الشعبية والعسكرية»، وأضاف: «لا يليق بالمسؤول أن يتصرف أحياناً بمظاهر المواقب الضخمة وقطع الطرق وإعطاء مظهر المرعوب الخائف، يعني ما هي الرسالة التي ينقلها المسؤول في هذه الحالة؟ هو يقول لهم: إنه خائف، وخاصة إذا كان مسؤولاً أميناً أو عسكرياً، أنا خائف ولكن أنا مسؤول عن حمايتكم».

وتابع متسائلاً: «ما هذه الصورة، وكيف سيضمن المواطن وهذا المسؤول في حالة خوف؟ رغم أنه أول شخص عندما يظهر الشجاعة، وخصوصاً المسؤول الأمني والعسكري قبل المدني، ممن يقومون بقطع الطرق».

«أنا كنت أقود سيارتي قبل الحرب، وما زلت أقودها اليوم، وعتت أقف على إشارة المرور ولم أتجاوزها، واليوم أقف على إشارة المرور وعلى الحواجز، ولا أفن أن تأخرني عن الوصول، ولا لائق ولا لساعات، سفير خريطة الحرب، إلا إذا كان البعض يعتقد أن تأخره سفير خارطة الشرق الأوسط وربما العالم».

وشدد الرئيس الأسد أن «هذا الكلام لم يعد مقبولاً، لذلك يعمد هذا الكلام على المسؤولين، وهذه المظاهر من هذه الخطرة غير مقبولة، وأي مسؤول غير قادر على أن يتصرف بعكس ذلك لا نريده أن يكون في هذه الدولة بكل مؤسساتها، هو غير قادر ولا يشرئنا أن يكون مسؤول بهذا الشكل موجوداً في مؤسسات الدولة السورية».

وبين الرئيس الأسد أن «هناك مظاهر أخرى تتوارى مع ما سبق، هي مظاهر الإساءة من قبل بعض الأشخاص غير العاملين في الدولة ولا هم مسؤولون ولا شيء، وربما بعضهم منهم يكونون من أبناء المسؤولين أيضاً»، وقال: «تصرفات مسيئة بنفس الشكل من خلال المواقب والحواشي والمرافقات وقطع الطرق أحياناً، وهذا طبعاً مخالف للقانون، ولا أعرف إذا كان هؤلاء الأشخاص يستحقون الشفقة لأنهم مجرد أشخاص مرضي نفسيين مصابين بكل أنواع عقد النقص، وهم ماشييون يشعرون أنهم بلا قيمة ولا وزن ويعوضون هذا النقص من خلال هذه المظاهر والإساءة للمواطنين»، وتابع: «لا أريد أن أرى أشخاصاً يشعرون الشفقة أم الزمراء؟ ولكن لو سألنا أي مواطن فسيقول لكم بشكل واضح إنه يحترق هؤلاء».

على الداخلية، إبلاخي بمحاولات تجاوز القانون

وبين الرئيس الأسد أن مثل هذه الشخصيات «يعتقدون أنهم مهمون ولكنهم بلا قيمة في الحقيقة، لذلك يجب أن نضع هذه الظواهر المتعلقة بالمسؤولين أولاً والمتعلقة بالآخرين، فإذا كان في الحالة الثانية هو من أبناء المسؤولين الذين يستخدمون نفوذ أبائهم للإساءة، فسيتحمل المسؤول هو نفسه مسؤولية إساءة الأبناء، وتقوم وزارة الداخلية برصد هذه الحالات خاصة في الشوارع والطرق، فإن كانت هناك محاولات قسرية لتجاوز القانون، أبلغ أنا شخصياً لكي يحاسب المسؤول عنها بشكل مباشر».

وتابع الرئيس الأسد: «البعض يعتقد أنه، ولا أتحدث عن المسؤولين في هذه النقطة، وقف مع الجيش وبالتالي من حقّه أن يسبّه للمواطن وللدولة أو للنظام العام، وهذا الكلام غير مقبول، فمن يدافع عن الوطن يدافع عن كل الوطن من أقصاه إلى أقصاه، ومن يدافع عن الوطن يسبّه للأجزاء الأخرى هو أيضاً إنسان غير وطني، ولا يفرق بين هؤلاء والخريين»، وتساءل: «ما المفارق بين المناطق التي تسيطر عليها الدولة والمناطق التي يسيطر عليها الإرهابيون؟ هو النظام العام، فعندما يقوم هؤلاء بحرق النظام العام هم يقدمون خدمة للإرهابيين ويريدون من هذه المنطقة أن تكون مشابهة للمناطق الإرهابيين، لذلك نتعامل معهم بحزم ومن دون تردد».

وختم الرئيس الأسد لقاءه مع أعضاء مجلس الوزراء بالقول: «هذه عناوين سريعة أريد أن أطرها اليوم على جدول أعمال مجلس الوزراء وأنا بانتظار الملاحظات الكتابية التي سأطلع عليها وأريد أن أعرف كل ملاحظة من أي وزير وستزيد من التواصل بيني وبين الوزراء وتساهم في تقييم رؤية كل وزير للعمل الحكومي».

وأضاف: ستتابع المشروع وأؤكد أنه ليس مشروع وزارة التنمية الإدارية فقط بل هو مشروع كل الوزارات، وكل الحكومة، وهو مشروع وطني أكثر من كونه مشروعاً حكومياً، وكل منا معني بهذا التطوير وإذا نجحنا به، ولا بد أن نتجج، فعندها سنرى الانعكاسات سوف تنزل إلى كل المستويات الإدارية، وسوف تتعسف أفقياً على مستوى الساحة الوطنية».

وختم الرئيس الأسد حديثه قائلاً: «أتمنى لكم التوفيق في كل المهام الصعبة والمعقدة في هذه الظروف وشكراً لكم».

